

الاتحاد العام التونسي للشغل قسم الوظيفة العمومية



الحوار حول إصلاح المنظومة التربوية: "من المخرجات إلى الأجرأة"

توظفة



التوطئة

بالتعاون مع منظمة فريديريك إيبارت، وبدعوة من الاتحاد العام التونسي للشغل والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعهد العربي لحقوق الإنسان ممثلا في شبكة عهد، انعقدت أيام 21 و 22 و 23 و 24 افريل 2016 بالحمامات الجنوبية الندوة الوطنية لأجراًة مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية بمشاركة 200 خبيرا تربويا من اختصاصات متعددة يمثلون بالإضافة إلى مختلف نقابات التربية المنضوية تحت لواء الاتحاد 48 جمعية تمثل المجتمع المدني .

وقد توزع المشاركون في فعاليات الندوة الوطنية على اثنتي عشرة ورشة هي :

- المقاربات التربوية
- مراحل التعليم
- الحوكمة في مجال التسيير
- التكوين
- منظومة التقييم
- الزمن المدرسي
- الحياة المدرسية
- منظومة التوجيه
- الهدر والتسرب والانقطاع المدرسي
- هياكل الإسناد
- الدعم والتدارك
- التمويل والإنفاق

وقد استمر النقاش حول مختلف المحاور الأتفة خلال أربعة أيام في إطار لجان متنوعة التركيبية متعددة الاختصاصات اعتمادا على وثيقتين أساسيتين :

- (1) التقرير العام للندوة الوطنية الثلاثية الملتئمة أيام 16 و 17 و 18 نوفمبر 2015
- (2) الخطاطة التنفيذية المتعلقة بأجراء مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية والتي وقع إعدادها من قبل فريق القيادة التابع للاتحاد العام التونسي للشغل.

منتها إلى تقرير مفصل في كل مجال اهتمام وقع عرضه على الجلسة العامة حيث تم تعديله في ضوء النقاش العام وما احتواه من اقتراحات وإضافات.

ونتولى في هذا التقرير العام التأليف بين مختلف التقارير الجزئية توثيقا لأهم المقترحات وإبرازا للتوجهات التي عبر عنها المشاركون في الندوة بغية الاستئناس بها في إطار عمل لجان الخبراء الثلاثية التي ستسهر في قادم المراحل على إجراء المبادئ العامة وتفكيك التوصيات وتحويلها إلى صيغ عملية ترتقي بعملية الإصلاح التربوي إلى مستوى البرنامج الوطني الشامل الضامن لتجاوز هنات الراهن وبناء منظومة تربوية عصرية متطابقة مع المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية في المجال وترقى إلى مستوى آمال وتطلعات التونسيات والتونسيين .

إن أهم ما ميز هذه الندوة هو الروح التشاركية العالية والانخراط الواعي والحازم لكل المشاركين في تشخيص مواطن الخلل في منظومتنا التربوية وأوجه النقص في أداء مؤسستنا التربوية وسبل تطوير مردودها وتأمين عوامل إسهامها في رقي مجتمعنا ورخائه باعتبارها إحدى أبرز رافعات التنمية الشاملة والمستدامة .

ولعل تنوع مشارب المشاركين وبالنتيجة تعدد الروافد قد مثل خير ضامن لثراء المساهمات والمقترحات والتقييمات رغم تباينها أحيانا لكنها تصب في محاولة تخير أفضل الإجراءات وأنسب التدابير الداعمة لبناء مدرسة قادرة على تشكيل ملامح مواطن متجذر في هويته العربية الإسلامية متمثل لقواعد العيش المشترك متشبع بقيم المواطنة الفاعلة منفتح على القيم الكونية. مدرسة مستجيبة للمعايير الدولية ذات الصلة توفر كل مطلوبات تخريج تلميذ متمكن من الكفايات التواصلية مسيطر على التكنولوجيات الحديثة، قادر على تحمل مسؤولياته في الحياة والعمل، مبادر وفاعل ومبتكر، ذي شخصية متوازنة في مختلف أبعادها المعرفية والقيمية والوجدانية .

ولكن بقدر ما نشمن الجهد المبذول في إطار الندوة الوطنية استعدادا لمرحلة نعتبرها مركزية وهي مرحلة إجراء المبادئ والتوصيات والتي ستنتقل قريبا في إطار عمل لجان فنية (خمس عشرة لجنة) فمن الضروري الإشارة من الآن إلى أن مخرجات عمل هذه

اللجان لا يمكن أن تجد طريقها إلى التنفيذ مباشرة بل إن الأمر يقتضي جهدا إضافيا لن يكون إلا مضميا يتمثل في تحويل حاصل عمل اللجان الفنية إلى نصوص تشريعية (قانون توجيهي جديد - أوامر جديدة) تشكل منطلقا وسندا وإطارا قانونيا حاضنا لكل الإجراءات العملية التي سينطلق في تنفيذها .

إن عمل اللجان الفنية (الأجراء) يعتبر نهاية لمرحلة بناء التصورات لا يمكن أن تعقبها مباشرة مرحلة التنفيذ بل إن التجربة والمنطق والتمشي السليم تفترض كلها وجود حلقة وصل بين المرحلتين: التصور والتنفيذ هي حلقة النصوص التشريعية الضابطة والناظمة للسياسة التربوية في تونس .

أملنا أن يكون هذا التقرير لبنة إضافية غنية بالمقترحات على درب إصلاح منظومتنا التربوية بذل فيه كل المشاركين جهودا خارقة وهذه فرصة لشكرهم والتنويه بروحهم الوطنية العالية.

المقاربات



المقاربات

1- التشخيص:

- تخبط في مستوى المقاربات البيداغوجية المعتمدة: المقاربة بالكفايات في الابتدائي والمقاربة بالأهداف في الإعدادي والثانوي.
- عدم استفادة المقاربات من محصلات بعضها البعض.
- مفارقة النظري للتطبيق مما أدى إلى ضمور المهارات.
- كثافة البرامج من منطلق تغليب الكم على النوع.
- قيام التعلّقات على تقديم المعارف والمعلومات على حساب الممارسة والمران.
- ضعف الصلة بين المعارف والمهارات.
- غياب القدر المطلوب من التجانس بين مراحل التعليم .
- وجود قطائع بين التعلّقات.
- غياب مرحلة التعليم ما قبل المدرسي في الرؤية الهيكلية لبناء المنظومة التربوية.
- اختلاف واقع الجهات والمؤسسات في مستوى الموارد المادية والبشرية واللوجستية.
- غياب رؤية تنظّم اختيار الوسائل بما يجعلها متلائمة مع الأبعاد النظرية في المنظومة التربوية.
- ضعف تكوين الفاعلين التربويين في التربية ذات الخصوصية.
- نمطية العملية التدريسية وهو ما يظهر جليا من خلال إهمال ضروب الذكاء واختلاف الأنساق واستراتيجيات التعلّم.

2- الهدف العام:

إرساء مقاربة تعليمية تستجيب لغايات الإصلاح التربوي.

3- الأهداف الخصوصية:

- إرساء البدائل المناسبة لمقاربات التعليم والتعلم (المقاربة بالمنهاج – المقاربة التكاملية – المقاربة بالمشروع- المقاربة المنظومية...)
- تفعيل الممارسات الفصلية المرتكزة على بيداغوجيا التفريق.
- مراجعة خارطة التعلّقات بما يستجيب لمتطلبات المقاربات الجديدة.

4- الإجراءات:

- إرساء المقاربة بالمنهاج هيكلًا حاضنا للبرامج القادمة مع التخلي عن كل ما يمكن أن ينفي شروطها الضرورية مثلما هو الشأن حاليا (الفروق الواضحة بين برامج مختلف المراحل - غياب رؤية واضحة للمرحلة التحضيرية - التخبّط بين المقاربات - الفجوات بين المراحل وبين التعلّقات وبين عائلات المواد - مفارقة النظري للعملي التجريبي الإجرائي - تغليب الكمي على الكيفي والمنهجي - السكوت عن أبعاد هامة في شخصية الطفل في علاقة بمعارف العيش والتربية الذوقية والفنية السلوكية...)
- هندسة البرامج وفق رؤية استراتيجية شاملة في أبعادها القيمة الوظيفية والتعليمية التعلمية والتنظيمية.
- تحقيق التكامل الإجرائي بين المنهاج الرسمي الصريح وظلاله (المنهاج الخفي - المنهاج المدرّس المنجز والمنهاج المقوم).
- قيام المنهاج على مخطط رباعي يتدرج من المعايير أو العيارات لينزل إلى الكفايات ثم إلى الأهداف فالمهارات.
- الهندسة التكاملية المنظومية للمواد وللمادة الواحدة.
- توفير أقصى حدود التكامل والإنسجام بين التخصصات المدرسة وعائلات المواد بمراعاة المشترك والأفقي والخصوصيات التعليمية (منهاج المواد - منهاج المادة)
- الهندسة العملية من البرامج إلى الكتب إلى دليل المدرّس.
- إعداد ما يشبه كراس الشروط الجامع لمكوّنات العملية التعليمية التعلمية يضبط مواصفاتها بشكل تفاعلي بين المعايير والضوابط والموارد والنواتج وينبّه إلى الممكنات والضغوطات والاكراهات وينسب النتائج كما يتأقلم مع متغيرات السياقات وتنوّع الحاجات.
- استثمار محصلات نظريات التعلم لتطوير صنافه المقاربات.
- وضع تصوّر عملي معيّر لتطبيق المقاربات في منحاها الوظيفي التكاملي.
- استيضاح التدرّج بين المقاربات التربوية والتعليمية فالبيداغوجية في علاقة بطرائق التعلم وأساليبه وأدواته.
- المقاربات المنابع/ الأصول في خدمة المقاربات التوابع أو الفروع كالتعلم المشروع والورشى والاستكشافي والتعلم الوسائطي واللعبى والثقافي والبيئي.
- المقاربات في خدمة المناهج فكل المقاربات التي يرى فيها التمشي البيداغوجي وجاهة تستخدم شرط الوعي بخلفياتها وأدواتها وعدة مفاهيمها.
- مقارنة المواد / مقارنة المادة الواحدة / مقارنة اللغات / مقارنة المواد العلمية والتقنية / مقارنة المواد الاجتماعية والفنية.

- المقاربات في خدمة القيمة والمعنى والحق والواجب والجمال والإبداع والحرية والكرامة
- المقاربات التي تفضي إلى تغيير خارطة التشغيل وبناء خيارات جديدة للتنمية وسوق الشغل.

مراحل التعليم



مراحل التعليم

1- التشخيص:

- ضعف التمهيد بين مراحل التعليم.
- وجود فجوات بين التعلّيمات.
- غياب رؤية واضحة تحدد ملامح المتخرج في كل مرحلة تعليمية.
- غياب التعليم ما قبل المدرسي.

2- الهدف العام:

تعديل هيكلية التعليم في تونس.

3- الأهداف الخصوصية:

- تعليم ما قبل مدرسي عمومي ومجاني وإجباري.
- التحكم في شبكة التعلّيمات في كل المستويات ضمن رؤية إدماجية تؤمن تكويننا متوازنا لكل المتعلمين يراعي مختلف الملكات.
- اعتماد لغة تدريس واحدة لكل المواد العلمية والتقنية.
- تنويع الشعب وإعادة هيكلية المسالك.
- بعث هيكل دائم يعنى بربط الصلة بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- تحديد مراحل التعليم وملامح المتخرج بعد كل مرحلة.

4- الإجراءات:

أ- التعليم ما قبل المدرسي:

- يشمل الأطفال الذين بلغوا سنّ 5.
- الإشراف الحصري لوزارة التربية على هذه المرحلة من حيث التسيير والتأطير والبرامج واعتبارها مرحلة أولى في مسار التعليم العام.
- ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال المنتمين لجميع الفئات الاجتماعية والجهات.
- التركيز على مضامين خصوصية تراعي سنّ الطفل وحاجياته وذلك بالتأكيد على اعتماد أنشطة تتعلق بتنشئة الطفل على قيم حبّ الوطن واحترام المحيط وتمثل السلوكيات

المدنية (الاحتكاك مع الآخر- قبول الاختلاف - احترام الأولوية في مجالات الحياة اليومية)

- إيجاد إطار قانوني ينظم هذه المرحلة ويكرس اجباريتها.
- تعميم مرحلة التعليم ما قبل المدرسي على المدارس الابتدائية.
- انتداب إطار تدريس له تكوين خصوصي.

ب- المرحلة الأساسية:

1- المرحلة الابتدائية:

- تدوم 6 سنوات.
- اعتماد تقييم غير إسهادي في السنة الرابعة
- اعتماد تقييم جزائي في نهاية المرحلة الابتدائية قصد توجيه التلاميذ توجيهها أولاً مبكراً إلى المدارس الإعدادية التقنية وإعداديات التعليم العام.
- اعتبار هذا التوجيه توجيهها أولاً يأخذ بعين الاعتبار العمر والميولات النفسية.
- تقضي هذه المرحلة إلى تعليم إعدادي عام وتعليم إعدادي تقني.

2- المرحلة الإعدادية:

- تدوم 3 سنوات.
- تنتهي بتقييم يمكن من توجيه حسب الميولات والقدرات في أحد مسالك التعليم العام أو التقني.
- إقرار مرونة في الانتقال بين التعليم العام والتعليم التقني.

ج- المرحلة الثانوية:

- تدوم بين 3 إلى 4 سنوات.
- تنتهي بتقييم إسهادي توجيهي.
- اعتماد آليات تدرس المرونة في الانتقال بين المسالك.

الزمن المدرسي



الزمن المدرسي

1- التشخيص:

- يعتبر الزمن المدرسي من العوامل المتسببة في التسرّب المدرسي والانقطاع المبكر وانتشار ظاهرة العنف المدرسي.
- يتميز الزمن المدرسي بالانغلاق والنمطية فهو موحّد لجميع المدارس وبكل التلاميذ.
- غياب التناسق بين الزمن المدرسي وحاجيات التلميذ فهو لا يراعي اختلاف الأنساق والتمشيات العرفانية وضروب الذكاء المتنوعة.
- وجود اختلال كمّي بين الثلاثيات.
- لا يشكّل الدعم والتدارك جزءاً من الزمن المدرسي.
- لا تحتل الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية حيزاً ضمن الزمن المدرسي.
- توزيع غير متلائم للمساحات الزمنية بين التعلّات وأنشطة الحياة المدرسية.
- صعوبة أجرأة التقييم التشخيصي والتقييم التكويني لانعدام أية مساحة لهما ضمن الزمن المدرسي.

2- الهدف العام:

مراجعة الزمن المدرسي وتكيفه وفقاً لمتطلبات الإصلاح وحاجاته.

3- الأهداف الخصوصية:

- ملاءمة الزمن المدرسي للزمن الاجتماعي.
- ملاءمة زمن التعليم والتعلم لزمن الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية.
- مراجعة الزمن المدرسي في أنساقه الثلاثة.
- مواءمة زمن التعليم والتعلم لزمن التقييم.

4- الإجراءات:

أ- الزمن السنوي:

- اعتماد نظام السداسيتين على ألا يتعدى عدد أيام الدراسة في السنة 186 يوماً.
- تفصل بين السداسيتين عطلة بأسبوعين.
- تتخلل كل سداسية عطلة بأسبوع بعد كل خمسة أسابيع من الدراسة.

ب- الزمن الأسبوعي:

- اعتماد أسبوع دراسة في المرحلة الابتدائية بحساب 5 أيام.
- اعتماد أسبوع دراسة في المرحلتين الإعدادية والثانوية بحساب 6 أيام.
- تخصيص مساء الأربعاء للنوادي الثقافية ومساء الجمعة للأنشطة الرياضية بالنسبة لكافة المراحل.

ج- الزمن اليومي:

- الحدّ الأقصى لساعات الدراسة بالمرحلة الابتدائية يكون بمعدل 24 ساعة في الأسبوع بما يقابل 5 ساعات في اليوم يستحسن ألا تكون مسترسلة.
- الحدّ الأقصى لساعات الدراسة بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي يكون بمعدل 32 ساعة في الأسبوع بما يقابل 6 ساعات في اليوم مع الحرص على إنهاء زمن التعلّقات على الساعة الرابعة بعد الزوال والإبقاء على المؤسسة مفتوحة حتى السادسة مساء لممارسة بعض الأنشطة الثقافية أو عقد المجالس البيداغوجية والدراسية أو انجاز دروس الدعم والتدارك.

د- زمن الحصة:

- ضبط الحجم الزمني في المرحلة الابتدائية بحسب خصوصية كل تعلّم
- تبقى الحصة على حالها أي 55 دقيقة في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي.

الحياة المدرسية



الحياة المدرسيّة

1- التشخيص:

- تتسم الحياة المدرسية بعفويتها وافتقارها إلى الهيكلة والتنظيم.
- استبطان المشرع لذات المقاربة التربوية التي تقصر العملية التربوية بمختلف مكوناتها على التعلّيمات.
- غياب التلاؤم بين الزمن المدرسي والحياة المدرسية.
- تدني البنية التحتية للمؤسسة التربوية وعدم تلاؤمها مع أنشطة الحياة المدرسية.
- ضعف تكوين الفاعلين التربويين الذين يظطلعون بمهام تنشيط الحياة المدرسية.
- غياب إطار وطني يعنى بتقييم مردودية الحياة المدرسية.
- النقص الكبير في أنشطة المرافقة الصحية والنفسية والاجتماعية.

2- الهدف العام:

- تطوير الحياة المدرسية وتأمين الانسجام والتكامل بين مختلف مكوناتها.

3- الأهداف الخصوصية:

- بعث مركز وطني لتنمية الحياة المدرسية في كل أبعدها.
- إعادة النظر في هندسة الفضاءات التربوية.
- توفير بيئة مدرسية جاذبة.
- تحسين البنية التحتية للمؤسسات التربوية.
- تفعيل خطة متفقد الحياة المدرسية.
- مراجعة نظام التأديب على قاعدة المرافقة والإحاطة النفسية والاجتماعية.
- توفير الرعاية الشاملة (الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية).

4- الإجراءات:

أ- المكوّن التشريعي:

- إحداث إطار تشريعي لتنظيم سير الحياة المدرسية.
- تركيز إدارة عامة صلب وزارة التربية تعنى بالحياة المدرسية.
- مراجعة النظام التأديبي بما يضمن حقوق الناشئة ويضمن كرامة الفاعلين التربويين.
- مراجعة تركيبة مجلس التربية في اتجاه تمثيل جميع الفاعلين التربويين بالمؤسسة وتمثيل التلاميذ.

ب- الموارد والوسائل:

- اعتماد الكفاءة والاختصاص في تنشيط الحياة المدرسية.
- الاستفادة من كل المواهب والكفاءات المتوفرة بالمؤسسة التربوية
- إحداث إطار إشراف على الحياة المدرسية على ألا يتعارض مع الأنظمة الأساسية لمختلف الأسلاك.
- إرساء منظومة تكوين مستمر لتجويد أداء الفاعلين التربويين للأدوار المنوطة بعهدتهم.
- وضع استراتيجية وطنية لإعادة النظر في هندسة البنية التحتية.
- تهيئة الفضاءات الحاضنة لأنشطة الحياة المدرسية.
- إحكام التنسيق مع وزارة الشباب والرياضة وتقنيته بما يضمن توفير التجهيزات الضرورية للأنشطة الرياضية.

ج- أنشطة المرافقة المدرسية:

- إدراج أنشطة المرافقة البيداغوجية ضمن التنظيم البيداغوجي للتلميذ والمدرس.
- دعم وتطوير هياكل المرافقة والإحاطة والإنصات والإدماج.

د- أنشطة الحياة المدرسية:

- تأمين نشاط فني أو رياضي أو ثقافي بكل تلميذ حسب ميولاته
- ضبط خطة لاستكشاف الطاقات والمواهب الكامنة في مختلف المجالات
- إخضاع أنشطة الحياة المدرسية إلى المتابعة والتقييم الدوري.

هـ - الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية:

- وضع خطة وقائية للتصدي للسلوكيات المضرة بالصحة النفسية والبدنية للتلميذ.
- تعميم وجود الممرضين بجميع المؤسسات التربوية.
- وضع خطة لتحسيس الناشئة بكل ما يضر بصحتهم.
- تحصين الناشئة ضد العنف والاضطرابات النفسية والسلوكية.
- تطوير عملية تأطير التلاميذ بهدف ترسيخ حب المؤسسة التربوية لديهم والمحافظة على تجهيزاتها وتجذير روح المواطنة فيهم.

التقييم



التقييم

1- التشخيص:

- الاقتصار على محطة واحدة للتقييم الخارجي (الباكالوريا).
- اقتصار التقييم في الغالب على قياس المعارف.
- عدم استغلال التقييمات الجزائية في معالجة صعوبات التعلم.
- عدم توظيف نتائج التقييمات الوطنية والدولية في تطوير عمليتي التعليم والتعلم.
- تفاوت الضوارب بين مواد التعلم.
- عدم تفريد ذوي الاحتياجات الخصوصية والموهوبين تقييمات خاصة.
- غياب التجانس في المقاربات التقييمية بين مختلف المراحل التعليمية.
- ضعف تكوين المدرسين في مجال التقييم.
- خضوع منظومة التقييم للإملاءات السياسية.
- ضعف التقييم التشخيصي والتكويني لعدم تنزيلها في مسارات الزمن المدرسي الوجدوبي.

2- الهدف العام:

إعادة النظر في منظومة التقييم بما يضمن تغليب البعد التكويني على البعد الجزائي.

3- الأهداف الخصوصية:

- إرساء منظومة تقييمية توائم بين التقييم التكويني والتقييم الجزائي.
- وضع شبكات تقييم لقياس مدى تملك المتعلم للكفايات المطلوبة.
- تركيز منظومة الدعم والعلاج.
- مراجعة ضوارب المواد بما يضمن توازن تكوين المتعلم.
- إحداث محطات غير إسهادية لقياس مكتسبات المتعلم في جميع مراحل التعليم.
- إحداث محطات تقييمية إسهادية إجبارية بين مراحل التعليم.

4- الإجراءات :

- تركيز هيكل وطني يتولى تقييم مردودية المنظومة التربوية.
- إحداث هيكل وطني يعني بإعداد الروايز والاستفادة منها.
- إيلاء أهمية قصوى للتقييم التكويني وإحكام التوازن بينه وبين البرامج والزمن المدرسي قصد معالجة صعوبات التعلم واضطرابات.

- دعم تكوين المدرسين في مجال وسائل التقييم التكويني.
- إحداث محطات تقييم غير إسهادية لتقييم مردودية المنظومة التربوية (الرابعة ابتدائي – الثامنة إعدادي).
- اعتماد تقييم جزائي في نهاية المرحلة الابتدائية.
- اعتماد محطات تقييمية وطنية ذات صبغة إسهادية توجيهية (التاسعة – البكالوريا)
- مراجعة شروط الارتقاء الآلي والإسعاف.
- التقليل بين ضوارب المواد التعليمية.
- إلغاء احتساب 20% في البكالوريا والاقتصار على المعدلات المتحصل عليها .

الإعلام والتوجيه



الإعلام والتوجيه

1- التشخيص:

- غياب استراتيجية وطنية تؤمن الانسجام بين مخرجات المنظومة التربوية ومطلوبات سوق الشغل.
- ضعف/غياب التمهيد بين مختلف مكونات المنظومة التربوية ومنظومة التكوين الوطنية.
- غياب مسالك لاستيعاب المتسربين والمنقطعين.
- توزيع حاملي البكالوريا على عروض التكوين بالتعليم العالي بشكل عشوائي لا يراعي الأهداف التي من أجلها بعثت هذه المسالك ولا طبيعة التكوين الذي تلقاه التلميذ في التعليم الثانوي.
- هيمنة الإعلام على التوجيه وغياب المقاربات التي تدرب التلميذ على بناء مشروعه المهني والدراسي.
- اقتصر ممارسة التوجيه على حصص الإعلام الجماعي المجهري.
- نقص كبير في مسالك وشعب التوجيه ذلك أن المتوفر منها لا يستوعب الاختلافات والذكاءات المتعددة.
- حشد عدد كبير من التلاميذ في شعب لا تتلاءم مع انتظاراتهم.
- نقص كبير في الهياكل المختصة في التوجيه المدرسي والجامعي والمهني.
- غياب مسار مهني يفضي إلى باكالوريا مهنية.
- غياب عنصر النوعي لمنظومة التوجيه.

2- الهدف العام:

مراجعة منظومة التوجيه وتطوير منظومة الإعلام المدرسي.

3- الأهداف الخصوصية:

- إرساء منظومة إعلام مدرسي شامل ودقيق.
- تطوير ثقافة التوجيه عند المتعلمين في إطار التربية على الاختيار.
- ضبط آلية للتنسيق بين وزارات التربية والتكوين والتشغيل والتعليم العالي والبحث العلمي.

- تخصيص زمن مدرسي للإعلام حول التوجيه المدرسي.
- بعث هيكل إداري وطنيا وجهويا يعني بالإعلام والتوجيه.
- مراجعة هيكل المسالك والشعب في اتجاه تنويعها وبعث معايير بينها.
- إيلاء التعليم المهني والتقني منزلة هامة بما يتلاءم مع ملامح التلاميذ المتنوعة وحاجيات المجتمع.
- إخضاع منظومة التوجيه إلى تقييم دوري منتظم من أجل التعديل.
- مراجعة عتبات التوجيه.
- تضمين البرامج محتويات تحسس التلاميذ بعالم المهن.

4- الإجراءات:

- بعث مركز وطني مستقل للإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي والمهني يعمل بالتنسيق بين وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وظيفته استشراف حاجيات المنظومة التربوية ومنظومة البحث العلمي ومنظومة الإعلام والتوجيه وتمثل مهامه في التوثيق وإنتاج المحامل حول التوجيه والإعلام وعالم المهن وإعداد الخطط ورصد الممارسات الناجعة ورسمتها.
- بعث إدارة للإعلام والتوجيه في صلب وزارة التربية لها تمثيلية جهوية مهمتها تطبيق سياسات وزارة التربية في مجال الإعلام والتوجيه.
- تقريب منظومة الإعلام إلى التلميذ حتى لا تبقى إدارات مركزية تعمل بجهاز إداري معقد.
- مراجعة مسالك التوجيه بصورة تجعلها مواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي وذلك ببعث شعب جديدة ودمج شعب أخرى.
- إحداث أربعة مسالك توجيهية:
 - مسلك علوم
 - مسلك اقتصاد
 - مسلك آداب
 - مسلك مهني يفضي إلى باكالوريا مهنية
- إحداث معابر مرنة بين مختلف الشعب مع احترام خصوصية شبكة التعلّمات وذلك لتسهيل التأقلم مع المتغيرات.
- تحويل المدرسة الإعدادية التقنية إلى مدرسة إعدادية مهنية على أن تكون الشعب المنبثقة عن المسلك المهني مراعية لخصوصيات الجهات (مراعاة خارطة المهن).

- اعتماد السنة التاسعة عتبة أولى للتوجيه وذلك لإعطاء فرصة للمتعلمين لاستكمال التكوين الأساسي الأدنى مع توفير الظروف الملائمة لذلك.
- اعتماد مقارنة التربية على التوجيه وتجاوز مجرد الإعلام إلى الموافقة الفردية للمستحقين.
- إدماج التربية على التوجيه ضمن شبكة التعلّات.
- إدماج التعلّات العابرة للمواد.
- صياغة البرامج وبنائها بحيث تستهدف المهارات الحياتية وذلك باعتماد المقاربة بالمشروع والتربية على الاختيار والتعلم بطرق مغايرة.

الحوكمة



الحوكمة

1- التشخيص:

- غياب الشفافية في الانتداب.
- غياب الشفافية عند إسناد الخطط الوظيفية وعند سحبها.
- غياب الشفافية عند تحديد الخيارات وضبط المشاريع الكبرى.
- ضعف ثقافة التقييم.
- تعدد الإشكاليات المتعلقة بالتكوين وطنيا وجهويا.
- الإفراط في التسيير المركزي.
- تداخل المهام بين الإدارات المركزية.
- نقص في مستوى التشريعات المتلائمة مع معايير التسيير التشاركي.
- عدم التشجيع على المبادرة وتثمينها.
- افتقار الهيكل الحالية إلى النجاعة والفاعلية.

2- الهدف العام:

تجويد أداء الإدارة وتطوير آليات تسييرها مركزيا وجهويا ومحليا.

3- الأهداف الخصوصية:

- الالتزام بالمبادئ العامة للدستور خاصة المتعلقة منها باللامركزية وتكافؤ الفرص والتمييز الايجابي.
- التفويض التدريجي لصلاحيات اتخاذ القرار في الجهة والمؤسسات التربوية قصد تمكينها من التسيير الذاتي.
- تحرير المبادرة في الجهات وتثمينها.
- إعادة هيكلة الوزارة ومراجعة التداخل.
- ابتكار مدونة للتسيير الإداري.
- مراجعة النصوص القانونية بما يتلاءم مع معايير الحوكمة.
- تطوير الكفاءات المعنية بتسيير المؤسسات التربوية.
- تطوير علاقة المؤسسة بمحيطها ودعم الشراكة مع المجتمع المدني.
- الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لانجاز المهام والأدوار المختلفة.
- إحداث مجلس أعلى للتربية ومجالس جهوية له تمارس في إطار الاستقلالية مهام الاقتراح والتدقيق.

- ضبط مرجعية وطنية للتقييم.
- دعم البحوث والدراسات الاستشرافية في اتجاه تطوير الواقع التربوي في مختلف جوانبه.
- إحداث منظومة تقييم أداء المؤسسة التربوية في المهام بين الإدارات المركزية.
- إعادة هيكلة المندوبيات الجهوية بما يعزز اللامركزية.

4- الإجراءات:

- إحداث هياكل منتخبة وممثلة في جميع المستويات من المحلي فالجهوي فالوطني.
- إعادة النظر في الهيكلة المنظمة لوزارة التربية من أجل تكريس الديمقراطية التشاركية وتفويض الصلاحيات للجهات.
- تحديد المسؤوليات للفاعلين التربويين داخل الإدارة الواحدة وبين الإدارات.
- بعث هياكل مراقبة مستقلة لضمان الشفافية في التسيير.
- إحداث مجلس أعلى للتربية تكون الهياكل المنتخبة جهويا ممثلة فيه.
- تفعيل الإدارة الالكترونية لانجاز المهام والأدوار المتنوعة بما يمكن من إكساب مختلف تدخلاتها النجاح المطلوبة وتقريب الخدمات من الفاعلين التربويين.
- إرساء منظومة معلوماتية مندمجة.
- توظيف التكنولوجيات الحديثة لدعم مبادئ الحوكمة.
- الاستفادة من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة بشكل يسمح بتسيير التسيير على المستوى المحلي وتجويد الخدمات.
- توفير الموارد المالية الضرورية لتأمين التكوين الأساسي والمستمر لفائدة الإداريين.
- تطوير القوانين المنظمة للوظيفة العمومية بما يتلاءم والأنظمة الأساسية للأسلاك.

التكوين



التكوين

1- التشخيص:

تعدد الإشكاليات المتصلة بتطبيق المقاربة بالميزانية في ما يخص التكوين الوطني والجهوي لتطوير كفاءات الموارد البشرية.

2- الهدف العام:

تطوير كفايات الموارد البشرية

3- الأهداف الخصوصية:

- ضبط مرجعية للملامح المهنية لكل العاملين في الحقل التربوي وفق معايير جودة عالية واعتمادها أساسا للانتداب.
- تعهد المنتدبين الجدد بالتكوين المستمر والتأطير.
- تطوير الأنظمة الأساسية بما يحسن من الوضع المادي للفاعلين التربويين ويفتح لهم المجال للارتقاء المهني والعلمي.
- إعطاء أهمية للتكوين الذاتي ومواكبة المستجدات العلمية والاستشراق.
- تطوير الكفايات التواصلية للمنتدبين بما يسمح لهم بالعمل ضمن فريق.
- إرساء آليات لتحفيز الفاعلين التربويين وتشجيعهم على المبادرة والتجديد.
- فتح الآفاق العلمية والمهنية أمام جميع الفاعلين التربويين.
- الارتقاء بظروف عمل الإداري والتربوي والتقني.

4- الإجراءات:

- تحديد ملامح المنتدب والترفيغ في مستواه من خلال تطوير القوانين الأساسية.
- شفافية الانتداب والتعيين.
- الانتداب وفق الحاجيات الحقيقية.
- التوجه نحو التكوين وفق الحاجة أي المستجيب للحاجيات الحقيقية للفاعلين التربويين والواقع التربوي الجهوي والمحلي (توفير الوحدات والظروف المساعدة لذلك).
- تحديد حاجيات التكوين حسب حاجيات المؤسسة.
- تنظيم دورات تكوينية وفق خطة تمتد على فترة قصيرة وتسمح بتغطية مختلف المتكولين.

- متابعة التكوين بمرافقة المتكولين اثر التكوين الحضورى مع التدقيق فيه وتقييمه.
- إحداث مجلس جهوى للتكوين ووضع آليات لحوكمة تسييره فى علاقة بالمؤسسات والفاعلين التربويين.
- إحداث معاهد عليا للتربية او كليات للتربية.
- إحداث ماجستير مهني مختص لمختلف الفاعلين التربويين.
- التكوين المستمر إسهادي، اختياري إجباري.
- إرساء منوال تكويني تشاركي.
- جعل المقاربة التأملية مكوّن من مكونات التكوين لضمان الانخراط فى مسار التكوين الذاتى.
- لا مركزية التكوين المرتبط بالمدرسة الوطنية للإدارة ويتمّ بإدراج تكوين مستمر وفق وحدات قيمية خاصة بموظفي التربية داخل معاهد مهن التربية.

هياكل الإسناد



هياكل الإسناد

1- الهدف العام:

تأهيل المؤسسة التربوية للرفع من مقبوليتها لدى التلميذ.

2- الأهداف الخصوصية :

- تحسين البنية التحتية.
- تعهد المؤسسات والتجهيزات بالصيانة.
- مراجعة الخارطة المدرسية.
- تفعيل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليتي التعليم والتعلم.
- توفير الخدمات الاجتماعية للمتعلمين والفاعلين التربويين.
- تهيئة الفضاءات التربوية بما يتلاءم وذوي الاحتياجات الخصوصية.

3- الإجراءات :

- سحب الفصل 35 من القانون التوجيهي على المدارس الابتدائية حتى تصبح مؤسسات تربوية ذات استقلالية مالية على غرار نظيراتها بالمرحلة الإعدادية والثانوية.
- الترفيع في ميزانية وزارة التربية.
- أحداث صندوق خاص بتهيئة المؤسسات التربوية وصيانتها.
- ترشيد هندسة البناءات المدرسية وذلك بمراعاة الظروف المناخية والهندسية المعمارية المحلية والجوانب الوظيفية للفضاءات (التهوئة، الإنارة، يسر الحركة في القاعات وبينها).
- إقامة فضاءات خاصة بالفصول التحضيرية وقاعات مختصة وقاعات مراجعة ومخابر...
- توفير مجموعات صحية للمدرسين والتلاميذ وقاعات تريض وفضاءات لاستقبال الأولياء.
- تهيئة الساحات وتركيز فضاءات تسمح بممارسة الأنشطة المسرحية والموسيقية والرياضية.
- إحداث مركبات رياضية متكاملة في كل معتمدية.
- توفير المكاتب الإدارية اللازمة والسانحة بالعمل في ظروف لائقة وأخرى لإطار التدريس.
- توفير مطاعم مدرسية تستجيب للمواصفات الصحية.

- إحداث مساحات خضراء تضيف جمالية على المؤسسة التربوية يمكن استثمارها في بعض الأنشطة العلمية والترفيهية.
- توفير السكن الوظيفي بالمؤسسات التربوية الريفية.
- الصيانة الدورية والمنتظمة للبناءات وتعهدا بشكل مستمر، والترفيح في ميزانية الصيانة والتعهد بكل الإدارات الجهوية والمؤسسات التربوية.
- تزويد جميع المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب والكهرباء والغاز والانترنات عالية التدفق.
- إحداث ورشات مختصة في الصيانة وتعميم مراكز الصيانة بكل الجهات.
- اقتناء تجهيزات ومعدات تعليمية بمواصفات ذات جودة وبما يتلاءم ونوعية التعلّات
- مراجعة القانون المنظم للصفقات العمومية (مبدأ العرض الأدنى أو الأقل كلفة).
- إضفاء مرونة في التصرف والتحويل بين مختلف عناوين الميزانية (على مستوى وطني وجهوي ومحلي).
- إشراك الفاعلين في تحديد الحاجيات ومواصفاتها ومجالات صرفها مع ضمان المتابعة والتدقيق.
- تفعيل الشراكة بين مختلف المؤسسات التربوية الابتدائية والإعدادية والثانوية وبعث هياكل التنسيق بينها.
- تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات المتلائمة مع الخصوصيات المناخية بكل جهة.
- مراجعة الخارطة المدرسية على أساس دراسات موضوعية وعلمية بما يخدم مصلحة المتعلمين ويضمن جودة التعليم.
- ضمان النقل والتغذية وعند الاقتضاء المبيت للتلاميذ الذين وقع ضمّ مدارسهم.
- تعميم المطاعم المدرسية ورصد الاعتمادات الكافية لتوفير غذاء صحي ومتكامل.
- الاهتمام بصحة التلاميذ ودعم حملات الوقاية والمساعدة على معالجة المرضى من التلاميذ في مختلف المستشفيات وتغطية نفقات النظارات الطبية والسماعات لذوي الإعاقة السمعية.
- تخصيص ممرض قار في كل مؤسسة تربوية.
- اعتماد بطاقة علاج خاصة بالتلاميذ تيسر لهم العلاج المجاني في مختلف المؤسسات الصحية.
- تأمين الأنشطة الثقافية والرياضية من قبل مختصين وفي فضاءات مختصة.

الهدر والتسرب والانقطاع المدرسي



الهدر والتسرّب والانقطاع المدرسي

1- التشخيص:

- الخصاصة والحرمان بالنسبة للفئات والجهات الأكثر هشاشة.
- تغير مفهوم الرعاية الأسرية في ظلّ عمل الأولياء وعدم تلاؤم الزمن المدرسي مع الزمن الاجتماعي وقلّة مراقبة الأبناء في دراستهم ومواظبتهم.
- ضعف العلاقة الاتصالية بين الأسرة والمؤسسة التربوية.
- تراجع الوظيفة التعليمية للمؤسسة التربوية مقابل بروز مصادر أخرى للتعليم.
- تقلّص الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة التربوية باعتبار تزايد أعداد العاطلين عن العمل من ذوي الشهادات العليا.
- كثافة البرامج وتعدد المواد وضعف الصلة بين التنظير والمران.
- إهمال الأبعاد القيميّة والوجدانية في التعليم رغم أنها تشكل أبعادا كامنة في شخصية التلميذ.
- انتشار الاضطرابات النفسية (القلق – التوتر) لدى التلميذ.
- الارتقاء الآلي في المداس الابتدائية والإسعاف في الاعداديات والثانويات.
- غياب الوسائط البيداغوجية وتخلف الموجود منها في أغلب المؤسسات التربوية.

2- الهدف العام :

ضمان ظروف تعلمّ عادية تراعي ذوي الصعوبات.

3- الأهداف الخصوصية:

- مدرسة توفر خدمات مرافقة نفسية وصحية واجتماعية وثقافية.
- مدرسة تحرص على التكوين الشامل للمتعلم.
- فاعلون تربويين متكوّنون تكوينا أساسيا متينا وتكوينا مستمرا يؤهّلهم للتعامل مع تنوع ملامح التلميذ.
- مدرسة منصفة تؤمن تعليما ما قبل مدرسي عموميا ومجانيا وإلزاميا.
- اعتماد نظام تقييمي يغلب التكوين على الجزاء وتعديل الضوارب
- مأسسة العلاقة بالأولياء.

- تطوير الشراكة بين مختلف الهياكل الحكومية وغير الحكومية بغاية إدماج التلاميذ المنقطعين.
- انتداب مختصين لمرافقة ذوي الصعوبات.
- ضبط معايير لتصنيف المتسربين حسب ملكاتهم.
- تركيز منظومة للتعليم الاستدراكي
- إيجاد مسارات موازية للتملّكات تراعي المهارات.

4- الإجراءات:

- إحداث هيكل في مستوى وزارة التربية يعنى بظاهرة الانقطاع المدرسي.
- تفعيل القوانين ذات الصلة بإجبارية التعليم وحماية الطفولة.
- تطوير الإمكانيات المادية في المؤسسات التربوية خاصة في المناطق الداخلية.
- الزيادة في عدد الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.
- تدعيم الإحاطة بالتلاميذ ذوي الصعوبات.
- دعم سلك المستشارين في التوجيه والإعلام من حيث العدد والإمكانيات المادية واللوجستية.
- تأمين التعالق النسقي بين مختلف مراحل التعليم.
- ضبط خطة وقائية لرصد التلاميذ ذوي الصعوبات والتدخل للإحاطة بهم.
- تخفيف البرامج وتخصيص حيز أكبر للدعم.
- ضمان استقرار الإطار التربوي والبيداغوجي في المناطق التي يكون فيها السياق مهدّداً.
- العناية بإطار التدريس وتعهده بالتكوين المستمر والتأطير.
- إيقاف اللجوء إلى النواب وانتداب المباشرين منهم.
- حصر الانتداب في خريجي المعاهد المختصة في تكوين المدرسين.

الدعم والتدارك



الدعم والتدارك

1- التشخيص:

- تدني نتائج المؤسسة التربوية التونسية وهو ما تؤكد التقييمات الدولية.
- الاختلاف الكبير في النتائج بين الجهات وداخل الجهة الواحدة وبين المؤسسات وداخل المؤسسة الواحدة.
- كثافة البرامج وقلة التجهيزات البيداغوجية والنقص الفادح في الوسائل الفنية المساعدة على التعلم.
- تدهور البنية التحتية للمؤسسة التربوية وقلة الفضاءات الحاضنة لحصص الدعم والتدارك.
- عدم انسجام الزمن المدرسي مع حصص الدعم والتدارك.
- غياب استراتيجية وطنية للعناية بذوي الصعوبات والموهوبين.
- القطائع بين التعلّات وأثارها على نتائج المتدرسين.
- كثافة عدد التلاميذ داخل الفصل الواحد وانتشار العمل بنظام الفرق خاصة في المدارس الابتدائية.
- قلة الفصول التحضيرية في المدارس الابتدائية.

2- الهدف العام:

- تطوير الدعم والتدارك من حيث هو طور من الأطوار القارة في عملية التعليم.

3- الأهداف الخصوصية:

- تحديد صعوبات التعلم واضطراباته ووضع الآليات السانحة بمعالجتها.
- إقرار آليات تقييم مخصوصة لفائدة ذوي صعوبات التعلم وذوي الاقتدرات العليا.
- تطوير آليات التدارك والدعم
- تعزيز التعليم الكمي بالتعليم النوعي
- رد الاعتبار حصص الدعم والتدارك جزءاً لا يتجزأ من الزمن المدرسي.
- وضع استراتيجية وطنية للتصدي للفشل المدرسي

- إعادة النظر في منظومة التوجيه ووضع الآليات الضامنة للاستقرار التربوي والبيداغوجي.

3- الإجراءات:

مراجعة الأمر عدد 16/19 المؤرخ في 1 أكتوبر 2015.

- تفعيل المجلس البيداغوجي ومراجعة مهامه.
- إحداث أقسام دعم حسب المواد.
- تكوين مدرسين مختصين في بيداغوجيا الدعم وتحفيزهم.
- إدراج الحصص الخاصة بأقسام الدعم والتدارك ضمن الموازنات البيداغوجية للمؤسسة
- متابعة حصص الدعم والتدارك ببيداغوجيا ومراقبتها وتقييم نتائجها.
- تطوير آليات الدعم والتدارك باعتماد تقنيات حديثة ومقاربات ترغب التلميذ في الإقبال عليها.
- تقنين التطويرات البيداغوجية لذوي الحاجيات الخصوصية وذوي اضطرابات التعلم.
- تركيز فرق متعددة في الاختصاصات في الجهات للإحاطة بالمتعلمين من ذوي صعوبات التعلم واضطرابات.
- الحدّ من ظاهرة اكتظاظ الفصول وفكّ نظام الفرق.
- تعميم السنة التحضيرية في كل المدارس الابتدائية.
- توحيد لغة تدريس المواد التقنية والعلمية.
- إعادة النظر في منظومة التوجيه.
- التشخيص المبكر للقدرات الذهنية والفوارق بين الأطفال وتعرف حالات الصعوبات والاضطرابات عن طريق هياكل الصحة المدرسية.
- بعث مراكز جهوية مختصة ومجهزة بوسائل حديثة تعنى بمرافقة ذوي الاحتياجات الخصوصية المدمجين بالمدارس وتوفير الإطارات التربوية والطبية المختصة.
- تهيئة الفضاءات التربوية لاستيعاب ذوي الحاجات الخصوصية .
- توفير مرافقين مختصين للتلاميذ الذين يعانون اضطرابات تعلم
- اكتشاف الموهوبين مبكرا واحتضانهم.
- تعميم الإدماج بالمدارس الابتدائية والاعداديات والمعاهد وتمتع المدمجين بساعات الدعم الإضافي.

التمويل والإتفاق



التمويل والإنفاق

1- الهدف العام:

إحكام التصرف في الموارد المادية تمويلا وإنفاقا.

2- الأهداف الخصوصية:

- وضع التشريعات وتفصيلها لتحسين التصرف في الإنفاق على التعليم واجتناب الهدر.
- إضفاء الشخصية المعنوية على جميع المؤسسات التربوية.
- إقرار استقلالية المؤسسات التربوية في التصرف في الموارد المادية.
- تقنين المراقبة والمتابعة والتدقيق.
- تقنين أشكال التمويل الذاتي للمؤسسات التربوية.
- تفعيل دور مجلس المؤسسة لتطوير الموارد الذاتية للمؤسسة التربوية.

3- الإجراءات:

- الترفيع في ميزانية وزارة التربية.
- إحداث صندوق لتعبئة الموارد المادية للمؤسسة التربوية في ضبط حاجياتها وأولوياتها.
- إقرار التمييز الايجابي للمؤسسات التربوية في المناطق التي تشكو تدهورا في مؤشرات التنمية على أن يشمل هذا التمييز البنى التحتية والتجهيزات والموارد البشرية.
- تفعيل آليات المتابعة والمراقبة الموجودة.
- إحداث هيئات رقابية محلية وجهوية.
- تكوين مديري المؤسسات التربوية في مجال التصرف المالي.
- تركيز منظومة الكترونية تمكن من تشبيك مختلف مؤسسات ومصالح وزارة التربية تنشر فيها كل المعطيات الخاصة بالوزارة بما يمكن من متابعة مختلف الأطراف المتدخلة لبعضها البعض ضمانا للشفافية.

المنسق : فخري الصميطي

المسؤولون	اللجنة
نبيل الهواشي - محمد القاسمي	القوانين والتشريعات
محمد حليم- محمد كشكار- احمد الملولي - نور الدين الشمنقي	البرامج والتقييم المدرسي
مصطفى الهمامي - منجي جباري	التكوين
فتحي الرويسي	الموارد البشرية
محمد شعبان - هيكل التميمي	البناءات والتجهيز
سلوى العباسي	التربية الخصوصية
غازي الشفطي - عبد الجواد الورتاني	تكنولوجيات المعلومات والاتصال
الطاهر ذاكر - حسن صمود - رضا السماعيل - انتصار السعدي	التخطيط الاستراتيجي والمالية
غازي عبروق - حسين بوقرة	البحوث والدراسات والتجديد
احمد بوبكر - محمد الشريف	العلاقات والشراكات والإعلام
محمد الفاهم نصر - عادل النصري	الزمن المدرسي
سليم غريس - الطيب بلاقي	الحياة المدرسية
رضا الشتوي - جبران بوراوي	التوجيه المدرسي والجامعي
المولدي الراجحي - بديع السعدي - ماهر بن علي - عبد الرؤوف حباشي	الحوكمة
فيصل مفتاح - نبيهة مرايحي	معايير الجودة

